لمحة فى الاصلاح الزراعى
على عهد الخديو اسماعيل

« أجمعت المصادر التاريخية على أنه كانت بمصر نهضة فى عهد الخديو اسماعيل ، مصدرها تلك العناية الكبيرة والهمة العظيمة التى وجهها سموه إلى مرافق البلاد الزراعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية .

ولمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاة هذا العاهل العظيم ذو الآثار العمرانية الخالدة (١٨٩٥ — ١٩٤٥) فقد وضع كل من جورج جندى بك رئيس المحفوظات التاريخية بديوان جلالة الملك وجاك تاجر أمين المكتبة الخاصة لجلالته كتاباً بعنوان « اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية » يعتبر بحق سجلا رسمياً لأهم مظاهر الإصلاح والنهضة فى عصر سموه .

والفلاحة يسرفها أن تقتبس من هذا السجل بعض البيانات والتوجيهات الخاصة بالمرافق الزراعية فى ذلك العهد فى شىء من الإيجاز والتصرف »

أولا — فيضان النيل المنخفض :

فى عام ١٨٦٨ لم يبلغ الفيضان الحد الكافى لرى جميع الأراضى الصالحة للزراعة فترتب على ذلك أن اتخذت الحكومة الإجراءات الآتية لمصلحة الزراع :

(١) إعفاء الأراضي التى بقيت بدون رى من المال والعشور فى هذه السنة .

(٢) وزعت شون الحكومة التقاوى على الزراع الذين أثبت التحقيق عدم قدرتهم على شرائها أو الحصول عليها على أن ترد هذه التقاوى للحكومة فى مدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات حسب موارد الزراع .

(٣) وزع القمح والذرة مجاناً على الزراع الذين لا يمكنهم ردها بسبب قلة مواردهم .

(٤) عدلت الحكومة عن تحصيل ضريبة الملح فى تلك السنة، وأجل تحصيلها لمدة تتراوح بين أربع أو خمس سنوات حسب مورد كل بلد .

٥ — لا تحصل الأموال والعشور إلا فى أول شهر بشنس (٦ يونيه ١٨٦٩) وبذلك لا يدفع الممولون المال والعشور إلا بعد حصد المحصول وبيعه .

ثانياً — تشجيع إصلاح أراضى البرارى بمديريتى الغربية والدقهلية وفى المناطق التى للخديو أطيان بها :

صدر أمر كريم إلى مفتش أقاليم بحرى بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٨٦٥ يشجع على إصلاح الأراضى البور بالمناطق المذكورة وكان ذلك باتباع ما يأتى :

(١) جميع أطيان البرارى تعلق الدوابر التى بالمديريتين المذكورتين يصير إعطاؤها بالاشتراك مع الدايرة لمن يرغب من الأهالى الأخذ منها للزراعة وذلك بالشروط والعرف الجارى العمل بمقتضاه بين الأهالى دون تمييز لجهة الدايرة وتبعاً لأوضاع المناطق المختلفة .

(٢) تكون مدة المشاركة من سنة إلى ثلاث سنوات .

(٣) تقدم المساعدات الكلية للشركاء .

(٤) بخصوص الربيع اللازم لمواشى الشركاء يخصص فدان واحد لكل رأس لزراعته بمعرفة الشريك برسيما بدون مقابل للاوسية فلا مال ولا عشور طول مدة الشركة .

(٥) لأجل منفعة الشركاء من إنتاج المواشى فإناث الجاموس تعطى لهم بالشركة مع الاوسية بعد التثمين حسب الأسعار الحالية . وأما اللبن والجبن والسمن فيكون جميعه مباحا للشركة كاملا لا تأخذ منه الأوسية شيئاً . والنتاج فقط هو الذى يدخل الشركة ، وأما سداد نصف ثمن المواشي الإناث المشتركة فيكون فيما بعد مما يصيب الشريك من حصته فى ثمن نتاج الشركة .

(٦) تعطى التقاوى لمن يطلب من الشركاء على سبيل السلفة وترد عيناً من ناتج حاصلاتهم .

(٧) إذا طلب أحد الشركاء إعانة بصرف جانب نقدية لشراء مواش للزراعة يصرف له ، وعند ظهور المحصول ينظر فى حالة الشريك فان كان تسديد السلفة إلى الأوسية لا يضره ولا يعطل عمله الزراعى حصل منه وإلا قيد المبلغ عليه وحصل بالتقسيط .

(٨) للشركاء الحق فى أخذ حقهم في كل محصول وقت وجوده ، ولهم كذلك الحق فيما قد يظهر من وفر المخازن .

(٩) للشركاء الحق فى بيع حصتهم من محصول القطن للأوسية بحالة التكسب لهم ، وذلك بأن يحسب لهم الثمن بسعر القطن المماثل بالاسكندرية في نفس الوقت بعد استبعاد مصاريف الحليج والنقل من محله إلى الإسكندرية .

(١٠) للشركاء الحق فى شراء حصة الأوسية من محصول الشتوى أوالذرة النيلية نقداً أو أخذ جانب من هذه الحصة بقصد تعيشهم على ان يسددوا ثمنه من المحصول الصيفى ويحاسبون على الأثمان الجارية بين الأهالى فى الوقت والجهة الذين تتم فيها الصفقة بدون زيادة عن الجارى.

(١١) الجزء الذى يشتريه الشركاء من محصول الشتوى ويسددون ثمنه من محصول الصيفى يسوّغ قبول القطن منهم باسعار وقته بالاسكندرية بعد استبعاد مصاريف الحلج والنقل كما سبق .

وقد ألحق بهذا الأمر الكريم أمر آخر بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٦٥ خاص ببناء دواوير لسكنى النظار والمخزنجية والمعاونين بأطيان البرارى المذكورة مضمونه :

(١) يكون البناء باعتبار أن لكل ألفين من الأفدنة دوار واحد يشتمل على عدد من المخازن وبجواره عدد من المساكن لهؤلاء الموظفين .

(٢) ينبه على الشركاء ببنـاء المساكن اللازمة لإقامتهم ، وإذا لزمتهم أخشاب للسقوف أعطيت لهم من طرف الدواير مجاناً .

ثالثاً — تحسين المزروعات الجارية واستيراد حاصلات من الخارج:

صدر قرار من مجلس شورى النواب بتاريخ ٤ مايو ١٨٦٨ ونشر بالوقائع المصرية برقم ٨٠٦ متضمناً اقتراحين :

الأول : بخصوص تحسين المزروعات الجارية فى القطر أى المعتـــادة زراعتها ، وذلك بتشكيل مجلس بكل مديرية يسمى مجلس تنظيم الزراعة يتكون من عمدتين من كل قسم ينتخبان من الموصوفين بالمعرفة والدقة فى أمور الزراعة . ويجتمع هذا المجلس مرتين فى كل سنة أى قبل أوان الزراعة الشتوية وقبل أوان الزراعة الصيفية ويتذاكرون فيما يتعلق باصلاح وتحسين المزروعات . وما يستقر عليـه الرأى يبلغ لحضرات المديرين مع إعطاء الإشعارات اللازمة لمهندسى كل مديرية ليجروا مايلزم لإيراد وصرف المياه عند الاقتضاء .

والثانى : بخصوص المزروعات غير الجارية زراعتها فى مصر ، وذلك باستيرادها من مواطنها الأصلية وتجربة زراعتها فى مصر تحت إشراف وإرشـاد من يلزم من الصناع وأرباب الدراية والمعرفة فى فن النباتات . واختيار محطتين لتجربة النبـاتات

المستوردة إحداهما فى الوجه البحرى والأخرى فى الوجه القبلى . والاستعانة بخبرة الأساتذة الأجانب فى النباتات لمدرسة الزراعة المزمع تجديدها فى تجربة النباتات المستوردة .

ويقوم أعضاء مجلس تنظيم الزراعة المشار اليه فى الاقتراح الأول بمشاهدة الاعمال التى تجرى فى المحطتين المذكورتين وكذلك يشاهدها من يشاء من سائر الزراع . وتطبع نشرات تحتوى على نتائج تلك التجارب وتوزع لزيادة الانتفاع بثمراتها .

رابعاً — تشجيع استيراد الآلات الزراعية :

اشتد وباء الماشية فى عام ١٨٦٤ وكان لذلك أثر سيء على الزراعة ، ولذلك صدر الى شريف باشا ناظر الأمور الخارجية أمر كريم بتاريخ ١٢/٨/١٨٦٣ بإعفاء الآلات الزراعية المستوردة من الرسوم الجمركية لمدة سنة نظراً الى المرض الوافد على الحيوانات فى ذلك العام .

خامساً — تشجيع غرس الأشجار الخشبية :

بتاريخ ١٦/١٠/١٨٦٤ صدر أمر كريم الى اسماعيل باشا مدير الجفالك والعهد السنية يخطره بما تعهد به من زراعة مليون من أشجار الاثل والسنط واللبخ مع مكافأة مفتشى الجهات ومأموريها ونظارها بنسبة الاشجار التى ستمتد جذورها فى الأرض بحسب تعداد السنة التالية . وقد كوفىء مصطفى عكوش بك مفتش العهد والأبعاديات بمبلغ ألف جنيه لما قام به من غرس مقدار كبير من الأشجار المتنوعة .

سادساً — الاستزادة من مساحات الخضر :

صدر أمر كريم فى ٥ صفر ١٢٨١ بخصوص زيادة المساحات المزروعة من الخضار حيث أصابها نقص بسبب التوسع فى زراعة القطن . ومن عوامل تشجيع التوسع فى زراعة الخضر تيسير سبل نقلها الى مصر والمدن الكبيرة ، وذلك بنقل الخضار الناتج من البلاد القريبة من محطات السكك الحديدية على حساب الميرى دون أي تأخير بمجرد وصولها الى تلك المحطات.

سابعاً — إنشاء الترع الرئيسية :

بلغ عدد الترع التى أنشئت فى الفترة من ١٨٦٣ الى ١٨٧٢ مائة واثنتى عشرة ترعة مجموع مكعبها ١٢٣ مليون متر مكعب نخص بالذكر منها :

ترعة الاسماعيلية ، وطولها ٩٨ كيلو مترا ومكعب حفرها ١١ مليون متر مكعب ،
ترعة الابراهيمية وطولها ١٥٠ كيلو متراً ومكعب حفرها ٣٩ مليون متر مكعب.
ترعة البحيرة ، وطولها ٤٢ كيلو متراً ومكعب حفرها ١٠ ملايين متر مكعب

ثامناً — زيادة مساحة الاراضى المزروعة :

جاء ضمن تقرير مستر بيردسلى قنصل الولايات المتحدة فى مصر الى وكيل وزارة الخارجية الامريكية بتاريخ ١٨٧٣/٩/١٥ :

« تم إصلاح ٣٢٧٤٨٥ فداناً من أراضى الصحراء خلال الخمس السنوات الماضية أى بمعدل ٦٥٠٠٠ فدان سنويا . وكل الدلائل تبشر بازدياد هذه النسبة فان الترع العديدة التى كان ينتهي حفرها أو الترع الجارى حفرها مع ما أدخل من مختلف التحسين في الرى ، كل ذلك سيساعد كثيراً على زيادة المساحات المزروعة فى زمن قريب » .